اختيارات ابن بابشاذ النحوية في كتابه: الهادي في شرح المقدمة في النحو

Ibn Babshadh's grammatical preferences in his book: Al-Hadi fi Sharh al-Muqaddima fi al-Nahw

م.د. أحمد شعبان رجب رحيم الكبيسي

Asst.Prof. Dr. Ahmed Shaban Rajab Raheem Al-Kubaisi

ديوان الوقف السني / دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

Department of Religious /Sunni Endowment Office Education and Islamic Studies

ahmad.alkubisy.1989.ar@gmail.com

https://orcid.org/0009-0009-0413-8385

الكلمات المفتاحية: ابن بابشاذ، اختيارات، النحو، الهادي، شرح المقدمة.

Keywords: Ibn Babshadh, grammatical preferences, grammar, al-Hadi, Sharh al-Muqaddima.

الملخص

فهذه دراسة نحوية مهمة من الدراسات الجليلة لعالِم نحوي بارز هو ابن بابشاذ المصري، أحد أعلام القرن الخامس الهجري، الذي أثرى الدرس النحوي بآرائه القيمة في الشروح، والتعقبات، والمناقشات، والردود، والتعليلات لقضايا النحو العربي. وعلى الرغم من قلّة مؤلفاته، فإنّها كانت ذات أثر بالغ في مَنْ جاء بعده من النحويين؛ لذلك اخترتُ أن يكون موضوع هذا البحث: (اختيارات ابن بابشاذ النحوية في كتابه: الهادي في شرح المقدمة في النحو)، إذ تكمن أهمية هذا البحث في الوقوف على اختيارات ابن بابشاذ النحوية، وآرائه الدقيقة، وعلل اختياره، ووجوه ترجيحه. أما هدف البحث فيتمثل في الكشف عن تلكم الاختيارات النحوية، وإبراز شخصية ابن بابشاذ العلمية، وبيان أثره في مسار النحو العربي. وقد اشتمل البحث على مقدمة، ومبحثين: الأول: متعلقٌ بترجمة مختصرة للمؤلف والكتاب، والثاني: اشتمل على إحدى عشرة مسألة منتقاة من مختلف أبواب النحو، ثم خاتمة تضمَّنت أبرز نتائج هذا البحث.

Abstract

All praise is due to Allah, Lord of the worlds, and peace and blessings be upon the Messenger of Allah, and upon his chosen noble family and companions. This is an important syntactic study that addresses the scholarly contributions of a prominent grammarian, Ibn Babshadh al-Misri, one of the eminent figures of the 4th century AH. He enriched the Arabic grammatical tradition with valuable insights through his commentaries, critical remarks, discussions, refutations, and explanations of grammatical issues.

Although few of his works have survived, they left a significant impact on later grammarians. Accordingly, this research is entitled: “Ibn Babshadh’s Grammatical Preferences in His Book: al-Hadi fi Sharh al-Muqaddima fi al-Nahw”. The significance of this study lies in uncovering Ibn Babshadh’s grammatical choices, his precise opinions, the reasoning behind his preferences, and the aspects of his judgment and prioritization.

The aim of the research is to identify and analyze these grammatical preferences, highlight Ibn Babshadh’s scholarly character, and demonstrate his influence on the course of Arabic grammar. The study is structured into an introduction and two main sections: The first presents a brief biography of the author and his book, while the second includes eleven selected issues from various grammatical chapters. The study concludes with a summary of its key findings.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه.

من اللمسات البحثية التي لا بُدَّ من الوقوف عليها في علم النحو العربي: دراسةُ اختيارات النحويين المتقدّمين في القضايا النحوية؛ لمعرفة طريقتهم في المناقشة، وعِلَل اختيارهم، والمذاهب التي مالوا إليها في تلك الموافقات والاختيارات. ويُعَدّ هذا النهج مدخلًا علميًّا مهمًّا في الكشف عن طرائق التفكير النحوي وتطوّر الرأي اللغوي في سياق الخلاف المذهبي. وكان ابن بابشاذ أحدَ النحويين الذين يلفتون النظر في مواقفهم من المذاهب النحوية وآراء النحويين؛ ومعضلة البحث أن هذا العالِم النحوي لم تحظَ آثاره بدراسات وافية تُبرز مذهبه النحوي وأثره العلمي. لذلك كان هدف هذا البحث الكشف عن اختياراته وردوده على النحويين الآخرين. وقد جاء البحث بعنوان: (اختيارات ابن بابشاذ النحوية في كتابه: الهادي في شرح المقدمة في النحو). وتكمن أهمية هذا البحث في شقين: الأول، إبراز اختيارات هذا العالِم النحوي الجليل، لكونه من نحويي القرن الخامس الهجري، والثاني، الوقوف على آرائه كما وردت في كتابه (الهادي في شرح المقدمة في النحو)، الذي يُعَدّ من المؤلفات النحوية ذات الطابع التحليلي والنقدي. وقد اشتمل البحث على مبحثين: المبحث الأول تألَّف من مطلبينِ الأول: التعريف بالمؤلف، والآخر: التعريف بالكتاب، وأمَّا المبحث الثاني فقد اشتمل على إحدى عشرة مسألة من مختلف أبواب النحو، حسب ما ورد في كتابه المذكور آنفًا، مع وضع عنوان مستقل لكل مسألة، وتخريج النصوص والآراء، ونسبتها إلى أصحابها، وتصويبها، ومناقشتها، وتأييدها عند الاقتضاء. وقد استُعمل المنهج الوصفي التحليلي في عرض المسائل ومناقشتها، واختيار الوجه الأرجح في كل مسألة، وخُتمت الدراسة بخاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصّلتُ إليها في ضوء هذا البحث.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف وكتابه:

المطلب الأول: ترجمة المؤلف (ابن بابشاذ):

هو أبو الحسن، طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري النحوي، ويُعرف بـ(ابن بابشاذ) من نحويي القرن الخامس الهجري، يرجع أصله إلى العراق حتى أخذ عن علمائها، تولَّى تحرير الكتب التي تصدر عن ديوان الإنشاء في قصر الدولة في المصرية إلى الأطراف؛ ليصحح ما قد يجد بها من لحن خفي)).(القفطي، ١٩٨٢م، ٢/٩٥).

كان ابن بابشاذ أحد أئمة العربية من حذاق نحاة المصريين على مذهب البصريين تمكن من علم العربية، واشتهر بالدقة في التعبير، والقدرة على التحليل النحوي، حتى صار من العلماء المشهورين في المذهب البصري. وتولَّى التدريس والتأليف، فكان مرجعًا لطلاب النحو في مصر وخارجها؛ فكان ممَّن أخذَ أبو القاسم ابن الفحَّام المقرئ، ومحمد بن بركات السَّعِيديّ شيخ ابن بري. (الحموي، ١٩٩٣م، ٤/١٤٥٥ــــــ١٤٥٦؛ والذهبي، ٢٠٠٣م ، ١٠/٢٧٨)، وقد عُرف بالعلم

الغزير؛ لذلك كانت له مصنفات مفيدة، منها: (المقدمة) المشهورة، وشرحها، و(شرح الجمل) للزجاجي، و(شرح كتاب الأصول) لابن السراج تُوفي رحمه الله سنة ٤٦٩ هـ. (ابن خلكان، ١٩٠٠، ٢/٥١٥ـ٥١٦).

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب:

يعدُّ كتاب (الهادي في شرح المقدمة في النحو) شرحًا موجزًا وضعه ابن بابشاذ المصري (ت٤٦٩هـ) لمتن نحوي تعليمي، قصدَ فيه التيسير على المتعلِّمين، وتوضيح القواعد النحوية بأسلوب مبسّط بعيد عن الجدل والخلاف، وهذا ظاهرٌ من عنوانه.

يتألف الكتاب من مقدمة، ثم يتدرج في عرض أبواب النحو المعهودة متضمنًا الكتاب ثلاثة أقسام: فصل في الأسماء الظاهرة، وفصل في الأسماء المضمرة، وفصل في الأسماء التي لا ظاهرة ولا مضمرة...

وقد تميز الشرح بالإيجاز والوضوح، ممَّا يجعله كتابًا تعليميًا تأسيسيًا، يصلح للمبتدئين، ويمثل مستوى وسطًا بين المتون المختصرة والشروح المطولة.

ومع اختصار الكتاب وبساطته، إلَّا أنَّه تضمن آراء نحوية واضحة، وظهر فيه للمؤلف موقف علمي في بعض المواضع، ما يعكس تمكّنه النحوي ورغبته في توجيه الطالب إلى القول الأرجح، وإن لم يتوسع في عرض الخلاف.

وقد قام بتحقيق هذا الكتاب ونشره الباحث أحمد فتحي عبد الرحمن حجازي، وصدر عن دار الكتب العلمية سنة ٢٠١١م في ١٩٢ صفحة، غير أنَّ هذا التحقيق ــ رغم فائدته في إظهار النص ــ لا يخلو من مواضع تحتاج إلى مراجعة علمية أدق، من حيث ضبط النَّص، وتوثيق النقول، وتحقيق النسبة، ممَّا يجعل الكتاب بحاجة إلى تحقيق علمي جديد يُعيد إليه دقته الأكاديمية.

ومع ما للكتاب من شهرة وتحقيق وطباعة حديثة، إلا أنَّني لم أجد ــ فيما اطَّلعتُ عليه ـ في كتب التراجم من نصٍ صريح ــ سوى إشارات ــ على نسبة كتاب بعنوان (الهادي في شرح المقدمة في النحو) إلى ابن بابشاذ، ممَّا يدل على أن هذا العنوان قد يكون اصطلاحًا متأخرًا وضعه المحقق أو النُّسّاخ لاحقًا، استنادًا إلى محتوى الشرح.

المبحث الثاني: المسائل النحوية:

أولًا: هل اشتقاق الاسم من السمو أو السمة؟

وممَّا وقعَ فيه خلاف النحويين اشتقاق الاسم أهو مشتق من السُّمو وهو العُلُو أم هو مشتق من السِّمة: أي: العلامة؛ لذلك بيّن ابن بابشاذ موقفه منهما واختياره؛ فقال: ((وأمَّا قولنا: (وإنَّما لقب هذا النوع اسمًا)؛ لأنَّه سمَا بمسمَّاه فأوضحَهُ وكشفَ معناه، فإنَّ هذا طريقة البصريين؛ لأنَّ الاسم عندهم مشتق من السُّمُوّ, والسُّمُو هو العُلُو، فالاسم هو الذي أبانَ عن المسمَّى,

شخصًا كان أو صفة أو معنى, (فرفعَهُ) إلى العقل وأخرجَهُ إلى الوجود، فلولا الاسم لما عُرف المسمَّى، وقال الكوفيون: إنَّ الاسم إنَّما سُمِّي اسمًا؛ لأنه اشتق من السِّمة التي هي العلامة.

والصحيح هو القول الأول أنَّ اشتقاقه من (السمو)؛ لأنَّ لام السمو واو تكون أخيرًا, وفاء السمة واو تكون أولًا, من وسمت اسم سمة، فلو كان الاسم مشتقًا من السمة لوجب أن يقال في جمعه: (أوسام), وفي قوله (أسماء) دليل على أنَّ أصله: (أسماو)؛ فقُلبت الواو الأخيرة همزة بعد أن قلت ألفًا. ودليل آخر, وهو قولهم في تصغير اسم: (سُمَيٌّ) وأصله (سميو), قُلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، ولو كان من السمة لوجب أن تقول فيه: (وسيم) أو (أسيم) , فتقع الواو أولًا، فإن شئت أقررتَها وإن شئت همزتَها على حد (وقتت) و (أقتت). وفي عدم ذلك، وأنَّه لم يقَل دليل على أنه مشتق من السمو)) (ابن بابشاذ، ٢٠١١م، ٣٢، ابن بابشاذ، ١٩٧٧م، ٩٧/١).

والذي يُلحظ أنَّ بابشاذ اختارَ قول البصريين في اشتقاق الاسم من السُّمُوِ لا من السمة؛ فقد صرَّح باختياره له، بل علَّل اختياره واستدلَّ عليه بدليلين كما بَيّنَه؛ لأنَّ قولك في التصغير (سُمَيّ)، وفي الجمع (أسماء)؛ إذ إنَّ الجمع والتصغير يردَّان الأشياء إلى أصولها، فلا تقول: وسيم ولا أوسام؛ فالتصريف يبيّن أصول الكلمة، زِد على ذلك أنَّ ممَّا يُستفاد من ثمرة هذا الخلاف أنَّ ((مَن قال الاسم مشتق من العلو يقول: لم يزل الله سبحانه موصوفًا قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وعند فنائهم، ولا تأثير لهم في أسمائه ولا صفاته، وهذا قول أهل السنة، ومَن قال الاسم مشتق من السمة يقول: كان الله في الأزل بلا اسمٍ ولا صفة، فلما خلقَ الخلق جعلوا له أسماء وصفات، فإذا أفناهم بقي بلا اسم ولا صفة، وهذا قول المعتزلة وهو خلاف ما أجمعت عليه الأمة))(القرطبي، ١٩٦٤م، ١٠١/١).

ثانيًا: حقيقة (إيَّاك):

وممَّا اختاره ابن بابشاذ من الآراء النحوية ممَّا وقع فيها من الخلاف بين النحويين في أصل (إيَّاك) وحقيقتها حيث ذكر أقوال النحويين فيها: فكان أول هذه الأقوال: قول أول للخليل رحمه الله أنَّ (إيَّا) اسم مضمر والكاف اسم مضمر، وأنَّ هذه الكاف في موضع جر بالإضافة إلى (إيَّا)، واحتجَّ على ذلك برواية روَاها عن العرب أنَّها تقول: ((إذا بلغ الرجلُ الستينَ فإيَّاه وإيَّا (الشَّوابَّ) (ابن سيده، د.ت، ٦٢٢٦/٧)) (سيبويه، ١٩٨٨م،١/ ٢٧٩), فجرَّ (الشوابَّ) بالإضافة دلَّ على أنَّ الكاف إذا وقعَ موقعَها اسم في موضع جرٍّ، ولم يلتزم أصحاب سيبويه هذه الحكاية؛ لقلتِها وشذوذها، فلا يقاس عليها.

وقول ثانٍ: وهو للكوفيين أنَّ (الكاف) اسم مضمر و(إيَّا) دعامة للكاف ووصلة إليها، ولم يبينوا هذه الدعامة ما هي, أمضمرة هي أم مظهرة؟ فالجواب أنَّ الكاف ولواحقها ضمائر نصب، و(إيَّا) حرف لا محل له من الإعراب؛ إنَّما جيء به ليَعتمد الضمير عليه إذ الحرف الواحد لا

يقوم بنفسهِ، فهو كدعامة يقوم عليها الضمير (الكاف)(ابن جنِّي، ٢٠٠٠م، ١/ ٣٢٢؛ والعكبري،١٩٩٥م، ٤٨٠/١)، وقد رُدَّ هذا بأنَّ أكثرَ الشيء لا يصير دعامة لأقلِهِ؛ لأنَّ أقلَّ ما في هذه الكلمة (الكاف) على قولهم, وقد أُدغمت بأربعة أحرف.

ومنها قول ثالث: يُنسب إلى الكوفيين أيضًا أنَّه بكمالِهِ ضمير (ابن جني، ٢٠٠٠م، ٣٢١/١؛ وأبو البركات، ٢٠٠٣م، ٥٧٠/٢)، وهذا أيضًا ضعيف؛ لأنَّ أكثرَ هذه الضمائر مركبات من أسماء وحروف, وخاصة المنفصلة منها, مثل: (أنتَ وأنتما وأنتُم)، الاسم منه: (الألف والنون والياء) في حروف خطاب, ودلائل تثنية وجمع؛ ولهذا إذا سمَّيتَ بشيء منهن حكيتَهُ؛ لأنَّه مركب من اسم وحرف، وكلُّ شيء سُمِّي به من حرف واسم أو حرفين فإنَّه محكي لا يعرب.

وههنا قول رابع: وهي أنَّها كُلّها اسم ظاهرٌ قد وُضع للنصب لا غير, بمنزلة (سبحانَ) الذي هو اسم ظاهر موضوع للنصب لا غير، وهذا أضعف هذه الأقوال؛ لأنَّه لا خلاف في كلمة (سُبحانَ) معربة, وأنَّ (إيَّاك) مبنية، و(سُبحان) يدخله التنوين, إذا احتيج إليه في شعر أو صرفٍ كما قيل:

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ ... وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ وَالجُمُدُ (ابن أبي الصلت، ١٩٩٨، ص٣٠؛ وسيبويه، ١٩٨٨م، ٩٥٩/٢). ويروى: (ثُمَّ سُبحَانًا نَعُوذُ به) بنون الجماعة، ولا ينون (إيَّاك), فلو كان اسمًا ظاهرًا لجاز تنوينه.

ومنها قول خامس: وهو القول المعتمد عليه وهو المذكور في المقدمة أنَّ (إيَّا) اسم مضمر, والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب(ابن الوراق ، ١٩٩٩م، ١/ ٤١٦؛ وأبو البركات، ٢٠٠٣م، ٥٧٠/٢)، **وهذا القول هو قول الأخفش وقول سيبويه**(سيبويه، ١٩٨٨م،٣٥٥/٢)، **وعليه العمدة**؛ لأنَّه قد قام الدليل على أنَّ الكاف حرف خطاب؛ لامتناعه أن يكون له موضع من الإعراب (الرفع والنصب والجر)؛ فامتنع الرفع؛ لأنَّه ليس من ضمائر المرفوع، وامتنع النصب؛ لأنَّه ليس له ناصب, وامتنع الجرُّ؛ لأنَّ الضمائر لا تضاف؛ لأنَّها معارف لا يفارقها تعريفها, فلا يجوز إضافتها إلى غيرها(ابن بابشاذ، ٢٠١١م، ص٦٣ـ٦٤؛ وابن بابشاذ، ١٩٧٧م، ١٥٢/١ـ١٥٥). والذي يظهر ممَّا تقدَّم في ضوء ما عرضَه ابن بابشاذ من أقوال أنَّه اختار قول سيبويه بعد ردِّ الأقوال الأخرى، وما اختاره ابن بابشاذ هو اختيار صحيح؛ لوجود النظير من كلام العرب من ذلك الحروف التي دلَّت على خطاب المذكر والمؤنث، والتنوين، وتاء التأنيث، وياءي النَّسْبة من حيث دلالتها على أحوال في الاسم، ولم يكن له موضع من الإعراب، كذلك دلت الحروفُ الواقعة بعد (إيَّا) على أعدادِ المضمرين، من حضورٍ، وغَيْبةٍ، وتكلّمٍ، فهي مثلُها من هذه الجهة (ابن يعيش، ٢٠٠١، ٣١٥/٢)؛ إذ لولا هذه الحروف الملحقة بـ(إيَّاك) وأخواتها لالتبس الكلام بين الحاضر والغائب والمتكلِّم.

ثالثًا: ضمير الفصل بين الاسمية والحرفية:

وممَّا اختاره ابن بابشـاذ من الآراء النحوية التي وقع فيها خلاف بين النحويين في حقيقة ضـمير الفصـل الواقع في باب (كان وأخواتها), وفي باب (ظننت وأخواتها) حين تقول: كان زيدٌ هو العاقلَ, وظننتُ زيدًا هو العاقلَ, بالنصـب، وهل هي ههنا كذلك معمولة كما كانت في قولك إذا رفعت ما بعدها وقلت: كان زيدٌ هو العاقلُ, وظننتُ زيدًا هو العاقلُ؟.

يرى ابن بابشاذ إنَّ هذا الموضع من المواضع المُشكلة بين النحويين فلا ((يكاد يحققُه إلا مثل الفارسـي وأصـحابه من المتأخرين, ومثل سـيبويه رحمه الله من المتقدمين وأصـحابه فإنَّهم يقولون إنَّه لا موضـع لها من الإعراب, لا رفع ولا نصـب ولا جر، فإذا منعوا من ذلك بطُلَ أن يكون معمول لعامل من العوامل كلها, اللفظية والمعنوية؛ لأنَّها إنَّما دخلت للفصـل لا غير، فهي زائدة كزيادة (ما) و (لا) اللذين هما حرفان يدخلان زائدين، ولذلك شـبَّهَ سـيبويه رحمه الله هذه المضـمرات إذا كُن فصـلًا بهذين الحرفين؛ فألحقها بالحروف، وأطلق بعض المحققين لأجل ذلك على هذه الأسـماء أنَّها حروف لما أجراها سـيبويه مجرى (ما) و (لا) اللذين هما حرفان زائدان، **وهذا تصريح من صاحب الكتاب عليها بالحرفية**؛ فوجب لذلك ألا تكون معمولات إذا كُنَ فصلا، وما عداها ممَّا ليس بفصل فمعمول بلا إشكال))(ابن بابشاذ، ٢٠١١م، ص٦٥ـــــــ٦٦؛ وابن بابشاذ، ١٩٧٧م، ١/١٥٧ـ١٥٨).

وممَّا استدلَّ سيبويه على حرفيتها أنَّه: ((صار هو وأخواتُها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوًا، في أنَّها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكَر))(سـيبويه، ١٩٨٨م، ٢/٣٩١)، وخالفَ شـيخَه الخليل الذي تابعَه الفرّاءُ عليه حين قالَ باسـميتها: ((وكان الخليل يقول: والله إنَّه لعظيمٌ جعلهم (هو) فصـلًا في المعرفة وتصـييرُهم إيَّاها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغوًا؛ لأنَّ هو بمنزلة (أبوه)، ولكنَّهم جعلوها في ذلك الموضـع لغوًا كما جعلوا ما في بعض المواضـع بمنزلة (ليس)) (سـيبويه، ١٩٨٨م، ٢/٣٩٧)، وقال الفرَّاء إنَّ له موضـعًا من الإعراب بأنَّه تابع ومبني على ما قبله في إعرابه؛ فقال: ((وقوله: ﴿آتهِ ثمِ ﴾ جم ﴾ حم ﴾ خم ﴾﴿(سـورة الأنفال: ٣٢) في (الحق) النصب والرفع إن جعلتَ (هو) اسمًا رفعت الحق بـ(هو)، وإن جعلتها عمادًا بِمنزلة الصلة نصـبت (الحقَّ)، وكذلك فافعل فِي أخوات (كَانَ)، و(أظنّ) وأخواتها كما قَالَ الله تبارك وتعالى: ﴿تخ تمِ تهِ ثمِ ﴾ جم ﴾ حم ﴾ خم ﴾﴿(سورة سبأ: ٦) تنصب (الحقَّ)؛ لأنَّ (رَأَيْتَ) من أخوات (ظننت))(الفرَّاء، بلا، ١/٤٠٩).

والذي يظهر أنَّ ابن بابشاذ اختار قول سيبويه القائل بحرفيتها وهو الصحيح في نسبة هذا القول إليه، لكن الذي يبدو أنَّ الأمر في القول باسميته أقرب من القول بحرفيته وهو قول الخليل والفرَّاء؛ إذ إنَّك سـمَّيته ضـميرًا، والضـمير اسـم هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنَّه ثبت له محلًا من

الإعراب في ما نقلَه سيبويه عن العرب: ((وقد جعلَ ناسٌ كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ وما بعده مبني عليه... فمن ذلك أنَّه بلغنا أنَّ رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خيرٌ منك، وحدَّثنا عيسى أنَّ ناسًا كثيرًا يقرؤونها: أُنى ☒ ☒ ☒ ☒ الظَّالِمُونَ (سورة الزخرف: ٧٦، قرأ بهذه القراءة (الظَّالمونَ) عبدالله بن مسعود. ينظر: الفرَّاء، بلا، ٣/٣٧، والنحاس١٤٠٩هـ، ٤/٨٠، ونسبها ابن خالويه إلى أبي زيد النحوي، ينظر: ابن خالويه، بلا، ١٣٦))(سيبويه ١٩٨٨م،٢/٣٩٢ــ٣٩٣)، فالضمير يأتي فصلًا زائدًا للتوكيد كالحرف الزائد ليس له موضع من الإعراب وعليه قراءة الجمهور كنصب(الظالمين) من هذه الآية وغيرها كثير، وقد يأتي اسمًا وقد وقع مبتدأ وما بعده خبر في موضع خبر لـ(كان) كما ههنا في القراءة التي أوردها عيسى ابن عمر ورُويت عن ابن مسعود، وهذا في رأيي المتواضع قول وسط.

رابعًا: إعراب الأسماء الستة:

من المسائل النحوية التي كان لابن بابشاذ اختيار فيها هي مسألة حقيقة حروف الأسماء الستة؛ إذ وقع بين النحويين خلاف في إعرابها؛ إذ جاء عند ابن بابشاذ خلاف النحويين وردوده عليهم في هذه الحروف على أقوال: منها أنَّها حروف إعراب دالة على الإعراب، فالواو من قولك: هذا أخوك, هي حرف الإعراب, وعلامة الرفع، وكذلك الحال لو قلت في النصب: رأيتُ أخاك، وفي حال الجر: مررتُ بأخيك, فالألف والياء كذلك حرفا الإعراب, وعلامة للنصب والجر، ومنهم من يقول: إنَّها معربة من مكانين بالحروف وبالحركات التي هي قبل هذه الحروف ويُنسب هذا القول إلى الكوفيين(المبرِّد، د.ت، ٢/١٥٥)، وهذا ضعيف؛ لأنَّها لو كانت معربة من مكانين أو جهتين لاحتاجت إلى معربين أو عاملين، وفي عدم القول بذلك دليل على فساده، ومنهم من يقول: إنَّها أنفسها إعراب, وأن الواو كالضمة, والألف كالفتحة, والياء كالكسرة، وهذا القول يُنسب إلى جمهور البصريين منهم: قطرب والزيادي، والزجاجي(العكبري، ١٩٩٥، ١/٩٤)، وأبو علي الفارسي(الفارسي،١٩٨٥م، ٢/٨٩٦؛ الفارسي ،١٩٩٠م، ١/٢٥ــ٣١)، وهذا ضعيف كذلك؛ لأنَّ من جملة هذه الأسماء (فوك), و(ذو مال), فلو كانت هذه الحروف كالحركات لأدى ذلك إلى أن يكون في الكلام اسم معرب على حرف واحد, وهو معدوم، ومنهم من يقول: إنَّها على ثلاثة مراتب: فإذا قلتَ في الرفع: هذا أخُوك, فأصله (أخوُك)، فنُقلت الضمة من الواو إلى الخاء، فإذا قلتَ في النصب: رأيت أخَاك, فأصله (رأيتُ أخوَك)؛ فقلبتَها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا قلت: مررت بأخِيك, فأصله (مررتُ بأخَوِكَ)؛ فنُقلت كسرة الواو إلى الخاء ثمَّ قلبتَ الواوَ ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها؛ فصار فيه نقلٌ وقلبٌ، وفي الذي قبله قلبٌ فقط, وفي الأول نقلٌ فقط، وكان شيخ شيخنا رحمهما الله وهو علي بن عيسى الرَّبَعِي يميل إلى هذا القول ويستحسنه.

ومنهم من يقول: إنَّ هذه الحروف إشباع للحركات التي قبلها، فالواو في الرفع مشبعة عن الضمة، والألف في النَّصب, مشبعة عن الفتحة، والياء في الجرِّ, مشبعة عن الكسرة، ويُنسبُ هذا إلى أبي عُثمان المازني(أبو البركات، ٢٠٠٣م، ١٧/١)، فهذا يعتقد أنَّ الإعراب بالحركات, وأنَّ هذه الحروف إشباع حدث عن الحركات، وهو أضعف الأقوال؛ لأنَّ هذا لا يكون إلَّا في ضرورة شعر, ولا داعي إلى هذا, ولا دليل عليه.

فهذه أقوال العلماء، والذي تُعتمد عليه منها أَوَّلُها، وهو مذهب صاحب الكتاب (رحمه الله)، أي: ابن بابشاذ(ابن بابشاذ، ٢٠١١م، ص٤٥ــ٤٦؛ وابن بابشاذ، ١٩٧٧م، ١٢٠/١ــ١٢٣)، فمن دواعي التيسير القول بما قال به ابن بابشاذ، وهو قول يجمع بين دلالة الإعراب وعلامة الإعراب.

خامسًا: ما الأعرف العَلم أو أسماء الإشارة؟

ومن الاختيارات النحوية لابن بابشاذ هو اختياره فيما جاء عنده خلاف النحويين: هل اسم الإشارة أعرف من الأعلام أو الأعلام أعرف منها، فمذهب جمهور النحويين أنَّ (الأعلام) نحو: زيدٍ وعمروٍ أعرفُ من أسماء الإشارة؛ لأنَّ العلمية لا يفارقها التعريفُ, معدومةً كانت أو موجودة, و الإشارة تعريفُها يفارقها عند العدم، وأمَّا قول أبي بكر بن السراج (ابن السراج، بلا، ٢٦/١؛ والعكبري، ١٩٩٥م، ٤٩٤/١) أنَّ أسماء الإشارة أعرف من الأعلام؛ لأنَّها تتعرف بشيئين, بـ(العين والقلب), والأعلام تتعرف بشيءٍ واحد هو القلب، وما يتعرف من وجهين أعرف عندَه ممَّا يتعرف من وجه واحد.

وقد اختار ابن بشاذ القولَ الأول؛ لاستدلاله: أنَّه مهما اجتمع على أسماء الإشارة من تعريفات ذلك لا يزيد فيها على تعريف العلمية؛ لأنَّ العَلَم له مجموع الصفات, وأسماء الإشارة قد تكون للأعلام صفاتٍ, ولا تكون الأعلام لأسماء الإشارة صفاتٍ؛ فقد صارت أسماء الإشارة تابعة للأعلام؛ فوجَبَ أن تكون الأعلام أعرف منها(ابن بابشاذ، ٢٠١١م، ص٧٠ ؛ وابن بابشاذ، ١٩٧٧م، ١٦٩/١ــ١٧٠)، والذي اختاره ابن بابشاذ من قول جمهور النحويين يَرجح على غيره؛ لأنَّ الصفة أضعف تعريفًا من الموصوف، زِد على ذلك أنَّ العلم يلزم مُسمَّاه, والإشارة لا تلزم مسمَّاها(ابن الخبَّاز، ٢٠٠٧م، ص٣١٥).

سادسًا: الاسم المرفوع بعد (إذا):

من المسائل النحوية التي وقع اختيار ابن بابشاذ عليها هو وجه الرفع بعد (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط؛ إذ جاء اختياره موافقًا لِما قال به سيبويه حيث قال: ((وإذا وقع بعدها اسم مرفوع فليس رفعه عندَنا بالابتداء, وإنَّما رفعه بإضمار فعل مثل:أُ☒ ☒ ☒ (سورة الانشقاق: ١) (السماءُ), مرتفعة بإضمار فعل تقديره: (إذا انشقَتِ السماءُ انشَقَت)، الفعل الثاني مفسِّر للأول؛ وإنَّما امتنعَ الرفعُ بالابتداء عند سيبويه وأصحابه؛ لأنَّ (إذا) فيها معنى الشرط, والشرط يطلب الفعل, ولذلك كان مرفوعًا بتقدير فعل لا بالابتداء، وخلافًا للأخفش (الأخفش، ١٩٩٠م، ٨٥/١؛ وابن جني، د.ت، ١٠٦/١؛ وأبو البركات، ٢٠٠٣م، ٥٠٧/٢) فإنَّه قد أجازَ رفعه بالابتداء, **والصحيح ما ذكرتُه للعلة المذكورة**))(ابن بابشاذ، ٢٠١١م، ص٧٨؛ وابن بابشاذ، ١٩٧٧م، ١٨٢/١ــــــ١٨٣)، والحقُّ أنَّ سيبويه يجيز الوجهين مع كراهته للرفع على الابتداء (سيبويه ، ١٩٨٨م، ٨٠/١ ــــ٨٢) فالأمر فيه سعة؛ لإجماعهم في جواز الرفع في قول الشاعر:

إذَا ابْنُ أَبِي مُوسَــــى بِلَالٌ بَلَغْتِهِ . . . فَقَامَ بِفَأسٍ بَينَ وِصْــــلَيْكِ جَازِرُ (البيت من الطويل، لذي الرُّمَّة، غيلان بن عُقبة العدوي. ينظر: (ذو الرُّمة، ١٩٩٥م، ١١٩).

ولو كان تقدير الفعل واجبًا لم يجز الرفع بحال؛ إذ يكون التقدير حينئذ: إذا بلغت، فيتعين النصب. (ابن الحاجب، ١٩٨٩م، ٢٩٧/١).

سابعًا: علة بناء الظرف (الآنَ):

ومن الآراء النحوية التي اختارها ابن بابشاذ هو رأيه في علة بناء الظرف (الآنَ) إذ قال: ((و(الآنَ) مبنيٌّ؛ لتضمنه معنى ألف ولام غير الموجودة؛ لأنَّ الموجودة زائدة، و(الآنَ) معرفة باللام المقدرة لتعريف الوقت الذي أنت فيه؛ لأنَّها حد ما بين الزمانين: الماضي والمستقبل (وهذا قول سيبويه ومَن وافقَه منهم المبرِّد، وابن السرَّاج، وأبو علي الفارسي(سيبويه، ١٩٨٨م، ٢٩٨/٣ــــــ٢٩٩؛ وابن السراج،د.ت،١٣٧/٢؛ والزجاجي، ١٩٨٥م، ؛ والفارسي، ١٩٩٠م، ١١٠/٣-١١٢)، وقال قوم: بُنِيت؛ لأنَّها فعلٌ ماضٍ في الأصل, من (آنَ يئين), إذا حانَ(الفراء، د.ت ، ٤٦٨/١)، وقال آخرون: إنَّها خالفت أسماء الإشارة بتعريفها من غير جهة التعريف فبُنيت (لم أجد هذا القول منسوبًا إلى أحد فيما اطَّلعتُ عليه)، **والصحيح هو الأول**))، فاختار ابن بابشاذ مذهبَ سيبويه، والأظهر ما ذهب إليه شيخ سيبويه وهو الخليل بن أحمد؛ إنَّما بُنيت؛ لأنَّه جامد؛ إذ جاء عنده أنَّ: ((العرب تنصبه في الجرّ والنّصب والرّفع؛ لأنّه لا يتمكَّن في التَّصريف، فلا يُثَنَّى ولا يثلّث ولا يصغّر، ولا يصرف ولا يضاف إليه شيء))(الفراهيدي، د.ت، ٤٠٤/٨).

ثامنًا: أصل (لَنْ):

من المسائل النحوية التي كان لابن بابشاذ اختياره في الحرف (لَنْ) هل هو حرف بسيط أو مركب؛ إذ عنده خلاف النحويين؛ فقال: ((أما (لن) فقسم واحد، وفيها قولان: أحدهما أنَّها مفردة (وهو قول سيبويه ووافقه عليه جمهور النحويين. (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣/٥؛ وابن السراج، د. ت، ١٤٧/٢؛ والمرادي، ١٩٩٢م، ١/٢٧٠). والآخر: قول الخليل رحمه الله إنَّها مركبة، أصلها (لَا أَنْ) فحُذفت الألف والهمزة؛ تخفيفًا, فبَقيت (لن)(سيبويه، ١٩٨٨م، ٣/٥)، **والصحيح قول سيبويه إنَّها مفردة**؛ لجواز تقديم معمول فعلها عليها, مثل: زيدًا لن أضربَ، فلو كان أصلها (لَا أَنْ) لم يجز التقديم؛ لأنَّ (أنْ) لا يتقدَّم عليها ما في صلتها، ومعناها في القولين نفي الفعل المستقبل)).(ابن بابشاذ، ٢٠١١م، ص١٠٦؛ وابن بابشاذ، ١٩٧٧م، ١/٢٣١ـ٢٣٢).

والذي اختاره ابن بابشاذ مذهب سيبويه راجح على غيره؛ لأنَّ الاصل في الأدوات البساطة، والتركيب فرع عليها، وليس هناك دليل يقضي بتركيبها(المرادي، ١٩٩٢م، ١/٢٧١) ، زِد على ذلك؛ إنَّما يصح أن نقول بالتركيب إذا كان الحرفان عند تركيبهما ظاهرين، نحو (لولا)، والعمل على ما هو ظاهر، وما له نظير، فـ(لن) لها نظائرها وهي: (أن، ولم، وأم). (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٥/ ٣٨؛ والأزهري، ٢٠٠٠م، ٢/ ٣٥٨).

تاسعًا: ناصب المستثنى:

من القضايا النحوية التي انبرى لها ابن بابشاذ لبيان موقفه منها واختياره لها هي قوله في العامل الناصب للمستثنى(اختلف النحويون في العامل في المستثنى على ستة أقوال: أنَّ العامل (إلَّا) نفسها، ونُسبَ إلى سيبويه، والمبرِّد، والجرجانيّ، والثاني: أنَّ العامل ما قبل (إلَّا) معدّى بها، ونسبه إلى السيرافي، وهذه النسبة غير صحيحة، والثالث: أنَّ العامل ما قبل (إلَّا) على سبيل الاستقلال، ونسبه إلى ابن خروف، والرابع: أنَّ العامل (أستثني) مضمرًا بعد (إلَّا)، ونُسب إلى الزَّجاج ، والخامس: أنَّ العامل (أنّ) مقدرة، ونسبه إلى الكسائيّ، والسادس: أنّ العامل (أن) المخففة، و(لا) فـ(إلَّا) مركبة منهما، ونُسب إلى الفرَّاء. (السيرافي، ٢٠٠٨م، ٣/٦٠ــ٦١؛ وناظر الجيش، ١٤٢٨هـ، ٣/٢١٣٣) إذ قال: ((فأمَّا الناصب للمستثنى في الموجب إذا قلتَ: قامَ القومُ إلَّا زيدًا, و(فشربوا منه إلا قليلًا منهم) فهو الفعل المتقدم بتوسط (إلَّا)؛ لأنَّ الفعل لما لم يكن متعديًا إلى ما استثنى قوي بالحرف فصار متعديًا، وهو أشبه الأبواب بباب (المفعول معه) من قولك: استوى الماءُ والخشبة, في كون الواو مقوّية للفعل. فكما قوَّت (الواوُ) الفعلَ حتى نصب المفعول معه كذلك قوَّت (إلَّا) الفعل حتى نصب زيدًا، **هذا مذهب صاحب الكتاب**(يعني: ابن بابشاذ، ويبدو أنَّ القائل هذا أحد تلامذته الذي أملى كلامه) في كل ما يجري هذا المجرى، وخالفه أبو العبَّاس المبرد فقال: الناصب للمستثنى معنى (إلَّا)، ومعنى (إلَّا): أستثني, فكأنَّه قال:

قامَ القومُ أستثني زيدًا، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ معاني الحروف لا تعمل شيئًا في المفعول به، ألَا ترى أنَّ حروف الاستفهام لا يعمل ما فيها من معنى (استفهم), وأنَّ حروف النفي لا يعمل ما فيها من معنى: (أنفي), وأنَّ حروف الشرط لا يعمل ما فيها من معنى (أشرطُ), وأنَّ حروف العطف لا يعملُ ما فيها من معنى: (عطفتُ), أو(جمعت)، فالقول بما قال أبو العبَّاس يؤدي إلى خرقٍ عظيم لا رقع له، ولو كان هذا المعنى صحيحًا لوجب أن ينصب في النفي أيضًا, إذا قال: ما قامَ أحدٌ إلا زيدًا؛ لأنَّ (إلا) عنده بمعنى:(أستثني)، وفي عدم القول بنصب ذلك دليلٌ على فساد هذا المذهب)). (ابن بابشاذ، ٢٠١١م، ص١٣٩؛ وبابشاذ، ١٩٧٧م، ٢/٣٢٢ـ٣٢٣).

والذي يظهر ههنا أنَّ مراد أبي العبَّاس المبرِّد قد تُوهِمَ عنه في شأن ناصب المستثنى؛ إذ الصحيح عنه أنَّ للناصب للمستثنى فعل مُضمر بدلالة (إلَّا) عليه؛ إذ قال: ((فإن كان الفعل مشغولًا بغيره فكان موجبًا، لم يكن في المستثنى إلَّا النَّصب، نحو: جاءني إخوتك خلا زيدًا، كما قال تعالى:﴿ ذٰ رٰ ىٰ ﴾(سورة البقرة: ٢٤٩)، ونصب هذا على معنى الفعل، و(إلَّا) دليلٌ على ذلك.

فإذا قلتَ: جاءني القوم، لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيدًا أحدهم، فإذا قال: إلا زيدًا، فالمعنى: لا أعني فيهم زيدًا، وأو أستثني ممَّن ذكرتُ زيدًا، ولسيبويه (غير أنَّ مذهب سيبويه على الصحيح أنَّ الناصب للمستثنى ما قبله مطلقًا، ولم يقيده بفعل أو غيره. (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢/٣١٩) فيه تمثيل، والذي ذكرتُ أبين منه، وهو مترجمٌ عمَّا قال، غير مناقض له))(المبرد، ١٩٩٧م، ٢/٦٨)، ويؤيد هذا قول ابن يعيش: ((وأبو العبَّاس المبرد كان يذهب إلى أنَّ الناصب للمستثنى فعلٌ دلَّ عليه مجرى الكلام، تقديرُه: (أستثني)، أو(لا أعني) ونحوُهُ))(ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٤/٤٥٧).

والذي ذهب إليه ابن بابشاذ قول يُعتمد؛ إذ إنَّ (إلَّا) لها معنى يدل على الاستثناء كما دلَّت حروف العطف على معنى من غير عمل لها فيما بعدها؛ فالفعل بواسطة (إلَّا) متسلطٌ على المستثنى.

عاشرًا: تقديم التمييز على عامله المتصرِّف:

من الاختيارات النحوية التي كشف ابن بابشاذ عن موقفه منها وهو ما وقعَ فيها بين النحويين في تقديم التمييز على فعله إذ قال: ((إنَّ تقديم هذا التمييز على عامله خلافًا فمذهب سيبويه(سيبويه ،١٩٨٨م، ١/٢٠٤ـــــ٢٠٥) أنَّه لا يجوز تقديمه على عامله, وهو الصحيح لا يجيز: (شحمًا تَفَقَّأ زيدٌ), ولا: (عرقًا تصبَبَ فلان)؛ لأنَّ هذا التمييز فاعل في المعنى, والفاعل لا يتقدَّم على فعله، فإن قيل: كيف كان فاعلًا في المعنى, ومن أين صار منصوبًا بعد أن كان مرفوعًا؟ قيل: الأصل في (تفقأ زيد شحمًا): تفقأ شحمُ زيدٍ, فالشحم مرفوع بـــ(تفقأ)؛ لأنَّ التفقؤ

منســـوب إليه, ثم اتســـعَ في هذا الكلام بأن قدم المضـــاف إليه وهو (زيد) الذي كان مجرورًا بالإضـــافة؛ فارتفعَ بـــــالتفقؤ؛ فصـــار: (تفقأ زيدٌ), والفعل لا يكون له فاعلانِ على غير جهة الاشتراك؛ فخرجَ الشحمُ مميزًا منصوبًا؛ لبطلان رفعه وجرّه, فلم يبق إلَّا صحة نصبه.

وأبو العبَّاس المبرِّد(المبرّد، د.ت، ٣٦/٣؛ وابن الســـراج، د.ت، ٢٢٣/١) يُجيزُ تقديم المميز في هذا على عامله ولا يمنع منه, بل يقول: شـــحمًا تفقأ زيد, وينشـــد: أَتَهْجُرُ لَيْلَى للفِرَاقِ حَبِيبَها... وما كانَ نَفَسًـــا بالفِرَاقِ يَطِيبُ. (المخبل الســـعدي، د.ت، ص١٢٤؛ وابن جني، د.ت، ٣٨٦/٢؛ وابن عطية، ١٤٢٢هـــ: ٩/٢؛ والقيسي، ١٩٨٧م، ٢٦٠؛ وابن منظور، ١٤١٤هـــ، ٢٩٠/١ أعشى، ١٩٨٣م، ٧٥).

وليس في البيت دليل؛ لأنَّ الشعر تأويلًا لا يحتمل في غيره, ولأنَّ الرواية: (وما كان نفسي بالفرق تطيب) **فاعرفْ مذهب سيبويه وتمسكْ به فإنَّ المُعتمد عليه))**.(ابن بابشاذ، ٢٠١١م، ١٣٧ـ١٣٨؛ وابن بابشاذ، ١٩٧٧م، ٣١٧/٢ـ٣١٩).

والذي يلحظ أنَّ ابن بابشاذ اختار مذهب سيبويه وجعلَه المعتمد، وهو الراجح مع إجازتي قول أبي العبَّاس المبرِّد؛ لأنَّ التمييز كما يُعرف أنَّه مبيِّنٌ لإبهام وغموض ما سبقَهُ؛ لذلك فتركيبه مخصـــوص، فإذا قُدِّمَ على عامله وهو الفعل المُتصـــرِّف؛ ازداد ضـــعفُ عامله، وقُدِّمَ ما حقُّهُ التأخير؛ إذ إنَّ الأصل أن يكون البيان بعد إبهام أصابَ التركيب؛ فيزيل التمييز ذلك الإبهام؛ فهو كالصفة بعد الموصوف.

والملحظ الآخر أنَّ قول أبي العبَّاس المبرِّد هو قول شـيخه أبي عُثمان المازني(الفارسـي، والزمخشري، والعيوني، ٢٠٢١م، ٣٥٥/٢ـــــ٣٥٦) أصالةً؛ فهو وافقَ شيخه في جواز تقديم التمييز على فعله المتصرف.

الحادي عشر: العامل في المبتدأ:

ومن القضـــايا النحوية التي كشـــفَ ابن بابشـــاذ عن اختياره فيه رافع المبتدأ أنَّه ((عامل الرفع في المبتدأ، والآخر عامل الرفع في الفعل المضـــارع، فالمبتدأ قولك: (زيدٌ قائمٌ), و(عبدُالله منطلقٌ)، فـــ(زيدٌ) ونحوه مرفوعٌ, لابدَّ له من رافع، وليس في اللفظ ما يرفعه من شيء من قبله ولا من بعده؛ فوجَبَ أن يكون العامل معنويًا لا لفظيًا, وذلك المعنوي هو الابتداء(ســـيبويه، ١٩٨٨م، ١٢٧/٢؛ وأبو البركات، ٢٠٠٣م ٣٨/١)؛ وذلك الابتداء هو الاهتمام, وذلك الاهتمام هو جعلك إيَّاهُ أولًا لثانٍ يكون ذلك الثاني حديثًا عن الأول المجرَّد من العوامل اللفظية؛ فإذا قلتَ: (زيدٌ قائمٌ), فـــ(زيد) أول لثانٍ, وذلك الثاني هو خبر عن الأول, وهو (زيد) المجرد عن العوامل اللفظية؛ فعلى هذا فقس كلَّ مبتدأ؛ فهذا هو العامل المعنوي.

وقد دقَّ معرفته على قوم من البصـــريين وعلى قوم من الكوفيين فعَبَّروا عنه بغير هذه العبارة؛ فقال أبو العباس المبرد: الرافع للمبتدأ هو التجرُّد من العوامل، فجعل التجرُّد هو الرافع، وهذا فيه بعض ما فيه؛ لأنَّ التجرُّدَ من العوامل عدم العوامل, ولا يكون عدم الشيء موجبًا لعمله. وقال الكوفيون إن الرفع للمبتدأ هو الخبر, والرافع للخبر هو المبتدأ، وهذا أيضًا أعجبُ من الأول؛ لأنَّه لا يكون الشـــيء عاملًا ومعمولًا من جهة واحدة لِما فيه من التضـــاد، **والصـــحيح ما قدَّمنا ذكره، فاعتمد عليه في كلِّ مبتدأ وخبر** إذا طالبت نفســـك بمعرفة الرافع تصـــب إن شـــاء الله تعالى)).(ابن بابشاذ، ٢٠١١م، ص١٤٨ـ١٤٩؛ وابن بابشاذ، ١٩٧٧م، ٢/٣٤٥).

والذي يلحظ أنَّ ابن بابشاذ اختار مذهب سيبويه والبصريين غير أنَّ عبارته لم تكن كاملة لفهم مذهب أبي العبَّاس المبرِّد في ما ذهب إليه؛ لأنَّ أبا العبَّاس المبرِّد يرى أنَّ الرافع للمبتدأ هو الابتداء إذ جاء عنه في قوله: ((فأَمَّا رفع المُبْتَدَأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء التَّنْبِيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أولُ الكلام؛ وإنَّما يدخُل الجارُّ والناصـــبُ والرافعُ ســـوى الابتداء على المُبتدأ، والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر))(المبرد، د.ت، ٤/١٢٦)، وهذا يعني أنَّ أبا العبَّاس المبرِّد لا يختلف عن ســـيبويه والبصـــريين في مذهبهم في رافع المبتدأ إلَّا أنَّه يختلف في تفســـير معنى الابتداء وعلة الرفع به؛ لذلك أرى من مذهب التيسير في النحو العربي الاكتفاء بالقول إنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي؛ فالخوض في تفســـير علة رفعه وما قيل مِن أقوال أُخر فيه ((خلاف ممَّا لا طائل فيه)).(ابن عقيل، ١٩٨٠م، ١/٢٠١).

الخاتمة:

بعد أن مَنَّ الله تبارك وتعالى عليّ بإتمام هذا البحث، تبيَّن لي جملة من النتائج، منها:

١. أنَّ كتاب (الهادي في شرح المقدمة في النحو) لابن بابشاذ، في نسخته المحققة المتداولة، لا يزال بحاجة إلى تحقيق علمي جديد؛ لما فيه من سقط بيِّن، وركاكة ظاهرة في العبارة، إلى جانب خلوّه من تخريج كثير من النصوص والآراء، وهو ما يدركه المطالع له بإنصاف، مع ملاحظة أن حجم الكتاب ليس بالضخم، مما يجعل إعادة تحقيقه أمرًا ميسورًا ومهمًّا في آن.
٢. أنَّ كتاب (الهادي في شرح المقدمة) يكاد يتطابق مع كتاب (شرح المقدمة المحسبة)، وربما هما كتاب واحد في الأصل؛ إذ إن المواضع المختارة، بل النصوص، جاءت متماثلة بألفاظها، مما يدل على ثبات اختيارات ابن بابشاذ النحوية، وتكرار شرحه للمتن نفسه في السياقين.
٣. أنَّ لابن بابشاذ شخصية نحوية راسخة، برزت من خلال آرائه واختياراته التي عرضها في ضوء مناقشته للآراء النحوية المخالفة والرد عليها، وقد أثرى بذلك الدرس النحوي العربي، وترك بصمات علمية واضحة، أفاد منها النحويون بعده، وتداولوها بالقبول والاعتماد.

٤. أنَّ ما جاء لابن بابشاذ النحوي في هذا البحث من أراء يتبيَّن أنَّه بَصريُّ المذهب، كما ظهر ذلك جليًّا في موافقاته الكثيرة لأقوال البصريين، وخصوصًا منها ما وافق فيه رأي سيبويه، حتى في المواطن التي يكون فيها الخلاف بين بصريين، ممَّا يدل على رسوخه في أصول المدرسة البصرية.

٥. تبيَّن في ضوء المقارنة والموازنة أنَّ المنهج التحليلي لدى ابن بابشاذ لم يكن مجرد تلخيص أو جمع، بل اتسم بالاختيار الواعي والتركيز، مع قدرة واضحة على إبراز المسائل الجدلية وتوجيهها، مما يعكس استقلاله في الرأي وعمق نظره وتمكُّنه من أدواته العلمية والمنهجية. وهكذا تبرز اختيارات ابن بابشاذ النحوية في هذا الكتاب كعمود فقري يمثل رؤيته التحليلية العميقة للنحو، ممَّا يجعل دراسة هذه الاختيارات ضرورة لفهم أثره وتأثيره في النحو العربي.

المصادر:

- **القرآن الكريم.**

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. (١٩٨٩). أمالي ابن الحاجب (تحقيق فخر صالح سليمان قدارة). دار عمار، دار الجيل.

ابن الرمة، غيلان بن عقبة. (١٩٩٥). ديوان ذي الرمة (شرح وتقديم أحمد حسن بسبح). دار الكتب العلمية.

ابن السراج، محمد بن السري. (د. ت). الأصول في النحو (تحقيق عبد الحسين الفتلي). مؤسسة الرسالة.

ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن (المتوفى: ٣٨١هـ). (١٩٩٩م). علل النحو (محمود جاسم محمد الدرويش، محقق). الرياض، السعودية: مكتبة الرشد. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩هـ). (٢٠١١م). الهادي في شرح المقدمة في النحو (أحمد فتحي حجازي، محقق). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩هـ). (١٩٧٧م). شرح المقدمة المحسبة (خالد عبد الكريم، محقق). الكويت: المطبعة العصرية. الطبعة الأولى.

ابن جني، عثمان بن جني. (٢٠٠٠م). سر صناعة الإعراب. دار الكتب العلمية.

ابن جني، عثمان بن جني. (د.ت). الخصائص. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن خالويه (المتوفى: ٣٧٠هـ). مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع. القاهرة: مكتبة المتنبي.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي الإربلي. (١٩٧١-١٩٩٤م). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (تحقيق: إحسان عباس). بيروت: دار صادر، (الجزء ١، ٢، ٣، ٦: بدون تاريخ. الجزء ٤: ١٩٧١. الجزء ٥ و٧: ١٩٩٤).

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (١٩٨٠م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). دار التراث.

ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم (المتوفى: ٢٧٦هـ). (١٩٨٤م). المعاني الكبير في أبيات المعاني (د. سالم الكرنكوي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، محققون). بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. (طبعة أصلية: حيدر آباد الدكن، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م).

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ). (١٤١٤هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر. الطبعة الثالثة.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي (المتوفى: ٦٤٣هـ). (٢٠٠١). شرح المفصل للزمخشري (د. إميل بديع يعقوب، محقق). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر. (٢٠٠٠م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. دار الكتب العلمية.

الإشبيلي، علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (المتوفى: ٦٠٩هـ). (١٤١٩هـ). شرح جمل الزجاجي (د. سلوى محمد عمر عرب، محققة). مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. الطبعة الأولى.

الأعشى، همدان. (١٩٨٣م). ديوان أعشى همدان وأخباره (تحقيق حسن عيسى أبو ياسين). دار العلوم للطباعة

والنشر.
أمية بن أبي الصلت. (١٩٩٨م). ديوان أمية بن أبي الصلت (تحقيق وشرح سجيع جميل الجبيلي). دار صادر.
الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله. (٢٠٠٣م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. المكتبة العصرية.
الأندلسي المحاربي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية (المتوفى: ٥٤٢هـ). (١٤٢٢هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (عبد السلام عبد الشافي محمد، محقق). بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.
الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي. (١٩٩٨م). ارتشاف الضرب من لسان العرب (تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب). مكتبة الخانجيي.
الباهلي، أحمد بن حاتم. (١٩٨٢م). ديوان ذي الرمة: شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب (تحقيق عبد القدوس أبو صالح). مؤسسة الإيمان.
البطليوسي، عبد الله بن محمد ابن السيد. (٢٠٠٣م). الحلل في شرح أبيات الجمل (تحقيق يحيى مراد). دار الكتب العلمية.
الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي. (١٩٩٣م). معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (تحقيق: إحسان عباس). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
الخباز، أحمد بن الحسين بن الخباز. (٢٠٠٧م). توجيه اللمع (تحقيق فايز زكي محمد دياب). دار السلام.
الديلمي الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور (المتوفى: ٢٠٧هـ). (د. ت). معاني القرآن (أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، محققون). القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة. الطبعة الأولى.
الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز. (٢٠٠٣م). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (تحقيق: بشار عواد معروف). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ). (١٩٨٥م). اللامات (مازن المبارك، محقق). دمشق، سوريا: دار الفكر. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (المتوفى: ١٨٠هـ). (١٩٨٨م). الكتاب (عبد السلام محمد هارون، محقق). القاهرة: مكتبة الخانجي. الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.
السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨هـ). (٢٠٠٨م). شرح كتاب سيبويه (أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، محققان). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى.
العكبري البغدادي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (المتوفى: ٦١٦هـ). (١٩٩٥م). اللباب في علل البناء والإعراب (د. عبد الإله النبهان، محقق). دمشق: دار الفكر. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ). (١٩٨٥م). المسائل البصريات (د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، محقق). القاهرة: مطبعة المدني. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (١٩٩٠م). التعليقة على كتاب سيبويه (تحقيق عوض بن حمد القوزي). (الطبعة الأولى).
الفارسي، أبو علي؛ الزمخشري، أبو القاسم؛ العيوني، أبو عبد العزيز. (٢٠٢١م). حواشي كتاب سيبويه (تحقيق

سليمان بن عبد العزيز العيوني). دار طيبة الخضراء.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ). (د. ت) كتاب العين (د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، محققان). بيروت، لبنان: دار ومكتبة الهلال.

القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر. (١٩٦٤م). الجامع لأحكام القرآن (تحقيق أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش). دار الكتب المصرية.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف. (١٩٨٢م). إنباه الرواة على أنباه النحاة (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). القاهرة: دار الفكر العربي؛ بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي. (١٩٨٧م). إيضاح شواهد الإيضاح (تحقيق محمد بن حمود الدعجاني). دار الغرب الإسلامي.

المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ). (د. ت). المقتضب (محمد عبد الخالق عظيمة، محقق). بيروت: عالم الكتب.

المبرد، محمد بن يزيد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ). (١٩٩٧م). الكامل في اللغة والأدب (محمد أبو الفضل إبراهيم، محقق). القاهرة: دار الفكر العربي. الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ.

المجاشعي، أبو الحسن (الأخفش الأوسط)، البلخي ثم البصري (المتوفى: ٢١٥هـ). (١٩٩٠م). معاني القرآن (د. هدى محمود قراعة، محققة). القاهرة: مكتبة الخانجي. الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

المخبل السعدي. حياته وما تبقى من شعره، (د. ت) صنعه: (د. حاتم الضامن).

المرادي، حسن بن قاسم. (١٩٩٢م). الجنى الداني في حروف المعاني (تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل). دار الكتب العلمية.

المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: ٤٥٨هـ). (د. ت). المحكم والمحيط الأعظم (عبد الحميد هنداوي، محقق). بيروت: دار الكتب العلمية.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد. (٢٠٠٧م). شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (تحقيق علي محمد فاخر وآخرون). دار السلام.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ). (١٤٠٩هـ). معاني القرآن (محمد علي الصابوني، محقق). مكة المكرمة: جامعة أم القرى. الطبعة الأولى.

References

The Holy Qur'an

Al-'Akbari al-Baghdadi, Abu al-Baqa' 'Abd Allah ibn al-Husayn. (1995). Al-Lubab fi 'Ilal al-Bina' wa-l-I'rab ('A. al-Nabhan, Ed.). Damascus: Dar al-Fikr. (1st ed., 1416 AH.

Al-Akhfash al-Awsat, Abu al-Hasan al-Mujashi'i. (1990). Ma'ani al-Qur'an (H. M. Qara'a, Ed.). Cairo: Maktabat al-Khanji. (1st ed., 1411 AH).

Al-Andalusi al-Muharibi, 'Abd al-Haqq ibn Ghalib. (2001). Al-Muharrar al-Wajiz fi Tafsir al-Kitab al-'Aziz ('A. al-Shafi Muhammad, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah. (1st ed., 1422 AH.

Al-Dhahabi, M. A. (2003). Tarikh al-Islam wa Wafayat al-Mashahir wa al-A'lam (B. A. Ma'ruf, Ed.). Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.

Al-Farahidi, Al-Khalil ibn Ahmad. Kitab al-'Ayn (M. al-Makhzumi & I. al-Samarra'i, Eds.). Beirut: Dar wa Maktabat al-Hilal.

Al-Farisi, Abu 'Ali. (1985). Al-Masa'il al-Basriyyat (M. al-Shatir Ahmad, Ed.). Cairo: Matba'at al-Madani. (1st ed., 1405 AH.

Al-Farisi, Abu Sa'id al-Sirafi. (2008). Sharh Kitab Sibawayh (A. H. Mahdali & 'A. S. 'Ali, Eds.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah. (1st ed.).

Al-Hamawi, Y. A. (1993). Mu'jam al-Udaba = Irshad al-Arib ila Ma'rifat al-Adib (I. Abbas, Ed.). Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.

Al-Manzur, Ibn. (1994). Lisan al-'Arab. Beirut: Dar Sader. (3rd ed.).

Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid. (1997). Al-Kamil fi al-Lugha wa al-Adab (M. A. al-Fadl Ibrahim, Ed.). Cairo: Dar al-Fikr al-'Arabi. (3rd ed., 1417 AH.

Al-Mukhabbal al-Sa'di. Hayatuhu wa ma tabaqqa min shi'rih (H. al-Dhamin, Ed.

Al-Mursi, Ibn Sīdah. Al-Muhkam wa-l-Muhit al-'Azam ('A. H. Hindawi, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Nahhas, Ahmad ibn Muhammad. (1988). Ma'ani al-Qur'an (M. A. al-Sabuni, Ed.). Mecca: Umm al-Qura University. (1st ed., 1409 AH).

Al-Qifti, A. Y. (1982). Inbah al-Ruwat 'ala Anba al-Nuhat (M. A. al-Ibrahim, Ed.). Cairo/Beirut: Dar al-Fikr al-Arabi & Mu'assasat al-Kutub al-Thaqafiyyah.

Al-Zajjaj, 'Abd al-Rahman ibn Ishaq. (1985). Al-Lamat (M. al-Mubarak, Ed.). Damascus: Dar al-Fikr. (2nd ed., 1405 AH.

Al-Zamakhshari, Mahmud ibn 'Umar. (2001). Sharh al-Mufassal (I. B). Ya'qub, Intro.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah. (1st ed., 1422 AH.

Al-Zamakhshari, Mahmud ibn 'Umar. Al-Kashshaf 'an Haqa'iq al-Tanzil. Beirut: Dar al-Ma'rifah.

Arab, Salwa Muhammad. (1998). Sharh Jumal al-Zajjaji. Mecca: Umm al-Qura University, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage. (1st ed., 1419 AH.

Arab, Salwa Muhammad. (1998). Sharh Jumal al-Zajjaji. Mecca: Umm al-Qura University.

Atiyyah, 'Abd al-Haqq ibn Ghalib. (2001). Al-Muharrar al-Wajiz ('A. al-Shafi Muhammad, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Babshadh, Tahir ibn Ahmad. (1977). Sharh al-Muqaddima al-Muhsiba (K. 'A. Karim,

Ed.). Kuwait: Al-Matba'ah al-'Asriyya. (1st ed).

Babshadh, Tahir ibn Ahmad. (2011). Al-Hadi fi Sharh al-Muqaddima fi al-Nahw (A. F. Hijazi, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah. (1st ed).

Dinawari, Ibn Qutaybah. (1984). Al-Ma'ani al-Kabir fi Abyat al-Ma'ani (S. al-Karnakawi & 'A. Y. al-Yamani, Eds.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah. (1st ed., 1405 AH). (Original: Hyderabad: Da'irat al-Ma'arif al-'Uthmaniyyah, 1368 AH / 1949 AD.

Farra', Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad. Ma'ani al-Qur'an (A. Y. al-Najjati, M. A. al-Najjar, & 'A. I. al-Shalabi, Eds.). Cairo: Al-Masriyya li-l-Ta'lif wa-l-Tarjama. (1st e).

Ibn 'Uqayl, 'Abd Allah ibn 'Abd al-Rahman. (2005). Sharh Ibn 'Aqil 'ala Alfiyyat Ibn Malik (M. M. 'A. al-Hamid, Ed.). Beirut: Dar al-Turath. (5th ed).

Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad. (1985). Al-Usul fi al-Nahw ('A. al-Qadiri, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah. (1st ed).

Ibn al-Sarraj, Abu Bakr. (2001). Al-Jumal (F. Abu Zayd, Ed.). Beirut: Dar al-Basha'ir al-Islamiyyah. (1st ed).

Ibn al-Warraq, Muhammad ibn 'Abd Allah. (1999). 'Ilal al-Nahw (M. J. M. al-Durwish, Ed.). Riyadh: Maktabat al-Rushd. (1st ed., 1420 AH).

Ibn Babshadh, Tahir ibn Ahmad. (2011). Al-Hadi fi Sharh al-Muqaddima fi al-Nahw (A. F. Hijazi, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah. (1st ed).

Ibn Khaldun, 'Abd al-Rahman. Muqaddimat Ibn Khaldun. Cairo: Dar al-Fikr.

Ibn Khallawayh. Mukhtasar fi Shawadh al-Qira'at min Kitab al-Badi'. Cairo: Maktabat al-Mutanabbi.

Ibn Khallikan, A. I. (1971–1994). Wafayat al-A'yan wa Anba Abna al-Zaman (I. Abbas, Ed.). Beirut: Dar Sadir.Vols. 1, 2, 3, 6: undated; Vol. 4: 1971; Vols. 5, 7: 1994).

Ibn Manzur, Muhammad ibn Mukarram. (1994). Lisan al-'Arab. Beirut: Dar Sader. (3rd ed).

Ibn Qutaybah, 'Abd Allah ibn Muslim. (1984). Al-Ma'ani al-Kabir (S. al-Karnakawi & 'A. Y. al-Yamani, Eds.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Ibn Sīdah, Abu al-Hasan 'Ali ibn Isma'il. Al-Muhkam wa-l-Muhit al-A'zam ('A. H. Hindawi, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Ibn Ya'ish, Yahya ibn 'Ali. (2001). Sharh al-Mufassal (I. B. Ya'qub, Intro)Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah. (1st ed., 1422 AH).

Makki ibn Abi Talib. (2005). Al-Kashf ‘an Wujuh al-Qira’at al-Sab‘ (‘A. F. Shatila, Ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah. (1st ed).

Manzur, Ibn. (1994). Lisan al-‘Arab. Beirut: Dar Sader. (3rd ed).

Mukhabbal al-Sa‘di. Hayatuhu wa ma tabaqqa min shi‘rih (H. al-Dhamin, Ed).

Sibawayh, ‘Amr ibn ‘Uthman ibn Qanbar. (1988). Al-Kitab (‘A. M. Harun, Ed.). Cairo: Maktabat al-Khanji. (3rd ed., 1408 AH).

Uqayl, ‘Abd Allah ibn ‘Abd al-Rahman. (2005). Sharh Ibn ‘Aqil. Beirut: Dar al-Turath.

Ya‘ish, Yahya ibn ‘Ali. (2001). Sharh al-Mufassal. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Ya‘qub, Imil Badi‘. (2001). Sharh al-Mufassal [Ed. Ibn Ya‘ish]. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Zajjaj, ‘Abd al-Rahman ibn Ishaq. (1985). Al-Lamat (M. al-Mubarak, Ed). Damascus: Dar al-Fikr.

Zamakhshari, Mahmud ibn ‘Umar. (2001). Sharh al-Mufassal (I. B. Ya‘qub, Intro.). Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Zamakhshari, Mahmud ibn ‘Umar. Al-Kashshaf. Beirut: Dar al-Ma‘rifah.